الأمم المتحدة

A/C.2/52/SR.12

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr. General

5 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة بالمقر في نيويورك

الاثنين، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد دي روخاس . . . . . (فنزويلا)

المحتويات

البند ٩٩ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

(أ) الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

(ب) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

97-82136

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ٩٩ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (A/52/39 و A/52/112، A/52/114-E/1997/46 و A/52/115-E/1997/47 و A/52/318 و A/52/447-S/1997/775 و A/52/636-E/1996/104 و A/51/655-E/1996/105)

(أ) الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة: (A/52/114 و A/52/115 و A/52/431 و A/52/413 و A/52/457)

(ب) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية: (A/52/400 و A/52/402 و A/52/413))

١ - **السيد هيمرلي** (الرئيس، وحدة الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قدم تقرير الأمين العام عن طرائق تمويل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، التي طلبها المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/52/431). وقال إن التقرير يستكمل عدة تقارير سابقة عن الموضوع مرفوعة بناء على قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨. وأشير في التقرير الى أن مجال استكشاف طرائق جديدة للتمويل محدد نسبيا. وفي خلال استعراض الخيارات، أعرب عدد من البلدان عن تفضيلها لطريقة التمويل الحالية في حين أن الأمين العام يرى أن تنظر الدول الأعضاء في إقامة نظام جديد للموارد الأساسية يتألف من تبرعات، وتبرعات معلنة عن طريق التفاوض تستوفى على أقساط لسنوات متعددة.

٢ - وأضاف يقول إن قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ أوضح دور المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج في مجال التمويل. وقد حددت المجالس أهدافا للتمويل، وتظهر الجداول الواردة في المرفق بالتقرير أن المساهمات أدنى كثيرا من متطلبات تحقيق تلك الأهداف. وفضلا عن ذلك، إن نسبة الموارد غير الأساسية تواصل الارتفاع، وتشكل حاليا الجزء الأكبر من تمويل الأنشطة التنفيذية.

٣ - ومضى يقول إن النظر في مسألة إيجاد طريقة تمويل جديدة يتم في حالة من الانخفاضات المتواصلة في الموارد الأساسية. وإذا ما أريد لهدف جمع مساهمات مضمونة ويمكن التنبؤ بها أن يتحقق، فسينبغي اتخاذ خطوات إضافية. علاوة على ذلك، إن ارتفاع نسبة الموارد غير الأساسية والتكميلية يضيف عنصر عدم استقرار إضافيا حيث أن عددا قليلا من المانحين يساهمون بأكثر من ٩٠ في المائة من الموارد. لذلك، ربما يكون من المفيد للجنة أن تبحث عن السبب الذي يجعل بعض البلدان، فيما يبدو، تفضل، على نحو متزايد، الموارد غير الأساسية وذلك من أجل استنباط طريقة للتمويل تكون أكثر فعالية وتوسع قاعدة المساهمات. ويجب التذكر في هذا الصدد، أن استعراض سياسة الأنشطة التنفيذية الذي يتم كل ثلاث سنوات، والذي سينظر، دون أي شك، في موضوع الموارد والتمويل، سيجري في دورة الجمعية العامة الثالثة والخمسين.

٤ - **السيد سكباني** (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): قال في معرض تقديمه تقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/52/402) إن الثلاث سنوات الماضية شهدت تطورا ناشطا في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب وذلك على كل المستويات وفي جميع القطاعات. وأضاف أن عصر العولمة

هو أيضا عصر ازدياد التعاون بين المجموعات الإقليمية والمجموعة دون الإقليمية والأقاليمية. وأن التقرير يحاول الإجابة على أسئلة حول الانسجام بين النزعة الإقليمية والعولمة، وقد وجد، كأساس أولي، أن جهود التعاون الإقليمي تساهم عمليا في العولمة والتحرير ما دامت منفتحة ومرنة.

٥ - وأضاف، فيما يتعلق بالتعاون بين القطاعات، أن الصورة التي تتبدى هي مشجعة ومخيبة للأمل في آن واحد. فبعد فترة من الركود في منتصف الثمانينيات، اتسعت صادرات البلدان النامية بسرعة في السنوات من ١٩٩٠ الى ١٩٩٥ كما ازدادت التجارة فيما بين البلدان النامية في بأكثر من ضعف معدل ازدياد التجارة العالمية. ولقد شهد التعاون في مجالي الاستثمار والتجارة نجاحا بالغا في المنطقة الآسيوية، وفي أمريكا اللاتينية بدا أن الإصلاحات الهيكلية والإصلاحات في السياسات التي قلبت الأداء الاقتصادي في المنطقة، قد أعطت أيضا زخما للتعاون الإقليمي. ولكن الجهود التعاونية في أفريقيا وفي الشرق الأوسط كانت متواضعة وواجهت صعوبات كثيرة لا بد من تذليلها عن طريق سياسات محددة.

٦ - وأردف يقول إنه يمكن استخلاص عدة نتائج في التقرير. فأولا، ازدهر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في المناطق التي تعمل على زيادة مشاركتها في الاقتصاد العالمي. كما أن عملية التحرير التي أرست قواعد العولمة، أحيت التعاون بين بلدان الجنوب. وعلاوة على ذلك يمكن الاستنتاج بأن هناك مراكز نمو ذات استقلال ذاتي في البلدان النامية تمد الاقتصاد العالمي بنصيب متزايد من العافية والطفوية. وهكذا فإن التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب أخذ يصبح أحد المجالات المشتركة التي تشد اهتمامات المجتمع العالمي بأسره.

٧ - وخلص السيد سكباني الى أنه في وسع اللجنة النظر في متابعة بعض مناطق قطاعية معينة وفي صياغة مقترحات للعمل وفي وضع توصيات في السياسة استنادا الى المعلومات المتضمنة في التقرير.

٨ - **السيد عثمان** (وحدة التفتيش المشتركة): قدم ثلاثة تقارير لوحدة التفتيش المشتركة عن استعراض الموارد المالية المخصصة من جانب منظومة الأمم المتحدة لأنشطة المنظمات غير الحكومية، وتنسيق أطر السياسات والبرمجة لجعل التعاون من أجل التنمية أكثر فعالية، وتعزيز التمثيل الميداني لمنظومة الأمم المتحدة.

٩ - واستطرد يقول إن التقرير الأول (A/52/114) قد صيغ استجابة لاقتراح لجنة التنسيق الإدارية بأن الجوانب المالية للعلاقة بين المنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة تستحق الاستكشاف. وإن التقرير يعرب عن توافق عام في الآراء حول ضرورة إيجاد إجراءات أفضل للمحاسبة وإعداد التقارير بغية الاستفادة على أفضل وجه من الموارد المتضائلة. كما قدم توصيات بشأن استعمال الأموال المخصصة لهذه الإجراءات. كما أوصي باعتماد إجراءات شفافة للإدارة المالية وبإنشاء قاعدة بيانات لأنشطة المنظمات غير الحكومية. ولا توجد حاليا في الميزانية بنود منفصلة لتغطية هذه النشاطات وينبغي للمنظمة أن تزن مزايا مثل هذه الممارسات ومساوئها. وينبغي تزويد المنظمات غير الحكومية بالدعم المالي والتدريب الإداري نظرا الى أهمية بناء القدرات.

١٠ - وأضاف يقول إن المسألة الأساسية التي أثارها التقرير بشأن تنسيق السياسات (A/52/115) تتمثل في كيفية ترشيد استراتيجيات وأدوات التعاون الإنمائي التي يستخدمها المجتمع المانح في كل من البلدان المتلقية وذلك بغية تحقيق مزيد من أرباح التنمية وتسهيل مهمة الحكومة المضيفة في تنسيق المساعدات وإدارتها. ويرى التقرير أنه نظرا لأن جميع أطر السياسة والبرمجة العائدة الى المجتمع المانح تلتقي على مستوى البلد فإنها تشكل ضغطا هائلا على القدرات التقنية المحدودة للبلدان المتلقية. لذلك هناك حاجة ماسة لآلية وحيدة للبرمجة يمكن تقاسمها مع المجتمع المانح الأوسع. وينبغي قراءة تعليقات لجنة التنسيق الإدارية الوارد في الوثيقة على ضوء اقتراحات الأمين العام الإصلاحية.

١١ - ومضى يقول إن المفتشين أوصوا، في تقريرهم في تعزيز التمثيل الميداني (A/52/457)، بأن تعمل منظومة الأمم المتحدة في سبيل تحقيق الهدف المتمثل في تعيين مسؤول وحيد للأمم المتحدة، هو المنسق المقيم ليمثل أسرة الأمم المتحدة على مستوى البلد. كما أوصوا بتكثيف الجهود لإقامة أرضية مشتركة وخدمات مشتركة ولتعزيزهما. وأوضح السيد عثمان أن الوحدة، عندما توصي باعتماد موظف واحد للأمم المتحدة في الميـــدان، لا تطلب من المنظمات التخلي عن أدوارها ونشاطاتها ودعواتها المتميزة. غير أن المرة الأولى التي قدمت فيها هذه التوصية كانت في قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ المتخذ سنة ١٩٧٧. والآن وبعد مرور ٢٠ سنة، ما زالت تصدر الدعوات الى تحسين التنسيق والانسجام وما زال هدف التوحيد المنشود بعيد المنال فيما يبدو.

١٢ - واستطرد يقول إن المفتشين أوصوا أيضا بأن يعمد الأمين العام، بالتشاور مع لجنة التنسيق الإدارية، الى تعيين مسؤول وحيد رفيع المستوى من الأمانة العامة - والأفضل أن يكون بمستوى وكيل الأمين العام - ليكون مسؤولا عن نظام المنسقين المقيمين. ويجب دعم هذا المسؤول بوحدة تضم موظفين مسؤولين حاليا عن الأنشطة التنفيذية. وعلاوة على ذلك، ولضمان الملكية والعمل الفريقي، يجب، في نهاية المطاف، أن تشترك جميع المنظمات في تمويل المنسقين المقيمين.

١٣ - وأضاف يقول إنه يجب ألا يغيب عن ذهن اللجنة أن في وسع المفتشين أن يضعوا توصيات، ولكن الدول الأعضاء وحدها ستستطيع اتخاذ قرارات في مسائل بمثل هذه الأهمية.

١٤ - **السيد كماندو** (جمهورية تنزانيا المتحدة): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن مجموعة الـ ٧٧ تعتقد بشدة أنه بتمويل كاف ويمكن التنبؤ به ومنتظم، يمكن لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها القيام بدور فريد وحاسم في مساعدة البلدان النامية على إدارة عملية التنمية لديها. غير أن الطريقة الحالية لتمويل الموارد الأساسية لا تتضمن موارد كافية لبلوغ الأهداف المنشودة. ومن المفارقة أن الموارد غير الأساسية في ازدياد.

١٥ - وأضاف يقول إنه يشدد على الحاجة الى زيادة كبيرة في موارد الأمم المتحدة المخصصة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على نحو يمكن التنبؤ به ومتواصل ومضمون. والمميزات الأساسية لهذه الأنشطة التي يجب المحافظة عليها مع تطور طرائق تمويل جديدة، هي طبيعتها العالمية والطوعية وحيادها وتعدد جوانبها ومقدرتها على الاستجابة بمرونة لاحتياجات البلدان النامية. ويجب تطبيق الأنشطة التنفيذية بطلب من البلدان النامية ووفق سياسات هذه وأولوياتها التنموية.

١٦ - ومضى يقول إن المسؤولية الأولية عن تنسيق جميع أنواع المساعدات الخارجية تقع على الحكومات المتلقية. وإن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترحب باقتراحات الأمين العام الإصلاحية (A/51/950) وخاصة اقتراح استئناف دراسة طرائق تمويل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية. غير أنها تنظر بحذر الى اقتراح اتخاذ تدبير لاقتسام الأعباء وتنتظر معلومات أكثر تفصيلا عن هذا الاقتراح وعن التوصية بإقامة نظام جديد للموارد الأساسية مكون من التبرعات والتبرعات المعلنة التي تستوفى على أقساط لسنوات متعددة. وستترتب على هذه التوصيات تأثيرات مالية غير متوقعة بالنسبة الى معظم البلدان التي يتكلم نيابة عنها، نظرا لأنها تواجه صعوبات في الإيفاء باشتراكاتها المقررة لميزانيات المنظمات الدولية التي هي أعضاء فيها.

١٧ - أُعرب عن تأييد مجموعة الـ ٧٧ والصين لاقتراح إقامة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية غير أن الاقتراح الداعي الى أن تقوم لجنتها التنفيذية بتطوير تدابير مناظرة على مستوى البلد غير واضح. فهذه التدابير قد تنطوي على تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء التي تقع عليها المسؤولية الكاملة عن إقامة مؤسسات مناظرة على مستوى البلد ذاته. وهناك بعض الحسنات في اقتراح إقامة إطار وحيد للمساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة ذي أهداف مشتركة وإطار زمني مشترك. غير أنه يجب تجربة هذا الابتكار على أساس نموذجي لاختبار فعاليته. ويجب أيضا أن تحتفظ صناديق البرامج التي يديرها كل من الصناديق والبرامج بمفرده، بهويتها المستقلة. كما يجب استشارة حكومات البلدان النامية، عن كثب في تخطيط وإعداد البرامج القطرية تمشيا مع التدابير المؤسسية الجديدة.

١٨ - وأعرب عن دهشة مجموعة الـ ٧٧ والصين لعدم تصدي تقرير الأمين العام لمسألة مؤتمر إعلان التبرعات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. فقبل اتخاذ أي قرار بإلغاء مؤتمر إعلان التبرعات يجب إقامة آلية بديلة لتعبئة الموارد. ويجب اعتماد تدابير مناسبة بشأن هذه القضية في دورة الجمعية العامة الحالية.

١٩ - وأخيرا، شدد على الصعوبات التي يثيرها تأخر تداول الوثائق بالنسبة للوفود وأعرب عن أمله في أن تسرع الأمانة العامة عملية توزيع الوثائق.

٢٠ - **السيدة هول** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها تؤدي دورا محوريا في تشجيع التنمية المستدامة في سائر أنحاء العالم. وإن حكومتها هي من كبار المساهمين بالمساعدات الإنمائية الرسمية في العالم وهي تشاطر البلدان قلقها إزاء انخفاض المساهمات الأساسية التي تتلقاها الصناديق والبرامج وتعتقد أن على الوكالات أن تستكشف سبلا جديدة لاجتذاب التبرعات لمواردها الأساسية بما فيها المنظمات غير الحكومية والشركات والأفراد. ولا بد للبلدان النامية، بغية زيادة تأثير الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، من ضمان وجود بيئة من السياسة الداخلية داعمة لمثل تلك الأنشطة. وأعربت عن تأييد وفد بلدها للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمساعدة البلدان النامية على تعزيز الحكم الصالح بما في ذلك إقامة الانتخابات الحرة واستقرار الاقتصاد الكلي واستقلال وسائط الإعلام باعتبار هذه الأمور حجارة البناء الأساسية لأنشطة التنمية المستدامة. ومثل هذه الأنشطة تزيد من فعالية الموارد المحدودة وتستغل على نحو مفيد الميزة النسبية للأمم المتحدة.

٢١ - وأضافت تقول إن برامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية توفر لها فرصة ثمينة لاستقصاء طائفة واسعة من التجارب في المجتمع الدولي، ولاختيار نماذج التنمية الأنسب لاحتياجاتها وأهدافها. وأن المسؤولية عن إيجاد الشركاء المناسبين، وتقرير أساليب التعاون، وتحديد أهداف مناسبة قابلة للتحقق، تقع على عاتق البلدان النامية. وينبغي لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن تواصل القيام بدور مركزي في تسهيل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٢٢ - وأعربت السيدة هول عن تأييد حكومتها القوي لأحكام قراري الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ و ٢٢٧/٥٠ بشأن إصلاح الأنشطة التنفيذية. وقالت إن على الوكالات التنفيذية أن توفر الموارد لمن يحتاجها على نحو ناجع وفعال، ورحبت بالتقدم الكبير الذي تم إحرازه حتى الآن في مجال تحقيق الانسجام بين الميزانيات، والبرمجة، وتحديد الأولويات فضلا عن تفويض المسؤولية التدريجي من المقر الى الميدان. كما أعربت عن ترحيب وفد بلدها بالجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية من أجل تحسين طريقة منح الائتمانات الصغيرة جدا للبلدان الأقل إمكانية للوصول الى المرافق التمويلية الرئيسية. وخلصت الى القول إن حكومتها تؤكد مجددا تأييد حكومتها الطويل الأمد للدور الذي تقوم به الأمم المتحدة لتشجيع التنمية المستدامة.

٢٣ - **السيد تشولكوف** (الاتحاد الروسي): أعرب عن ترحيب وفد بلده بالتقدم الذي أحرزته الصناديق والبرامج فيما يتعلق ببناء القدرات الوطنية. وقال إن بناء القدرات شرط رئيسي لتنمية البلدان المتلقية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، كما أنه شرط أساسي لاستدامة الأنشطة التنفيذية. وأضاف أن وجود حكم صالح على المستويين الوطني والمحلي، ومشاركة المجتمع المدني في عملية التنمية يشكلان عنصرين رئيسيين في بناء القدرات الوطنية. ولاحظ بارتياح، أنه بالرغم من استمرار الصناديق والبرامج في إعطاء الأولوية الى احتياجات البلدان الأشد فقرا، فإنها تأخذ باعتبارها أيضا مصالح مجموعات أخرى من البلدان بما فيها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٢٤ - وأضاف يقول إن الركود، وأحيانا الانخفاض، الذي يصيب المساهمات التي تتلقاها الموارد الرئيسية مدعاة للقلق، وأن وفد بلده يؤيد ما خلص اليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٥٩/١٩٩٧ من وجوب إبقاء التبرعات من المصادر الرسمية المصدر الرئيسي لتمويل الأنشطة التنفيذية ويجب المحافظة على المستوى الذي بلغته هذه التبرعات أو رفعه إذا أمكن. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالجهود التي تبذلها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها لضمان كفاءة النشاطات وجودتها بغية تعزيز ثقة البلدان المانحة ومضاعفة جهودها في سبيل تعبئة موارد إضافية بما فيها من خلال تدابير اقتسام التكاليف ومن مصادر غير حكومية ومن القطاع الخاص. وأضاف أن إدخال إصلاحات على الإدارة للارتقاء بها الى مستوى ممتاز يوفر إمكانية هامة لتحسين كفاءة الأنشطة التنفيذية.

٢٥ - وأردف يقول إن وفد بلده يرحب إجمالا باقتراح الأمين العام إنشاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ودمج البرامج القطرية للصناديق والبرامج في إطار واحد للمساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة، وإقامة مكاتب قطرية وحيدة، وتقوية نظام المنسقين المقيمين. وأنه ينبغي احتفاظ الصناديق والبرامج بهوياتها الفردية عند تنسيق الأنشطة على الصعيد القطري.

٢٦ - وأعرب عن تأييد وفد بلده للجهود المبذولة لتطبيق آليات تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية على نطاق أوسع. وأضاف أن المقررات المتخذة في الدورة العاشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من شأنها أن تسهل عملية استغلال الإمكانية الكامنة في مثل ذلك التعاون الى أقصى درجة تمشيا مع المبادئ التي أرستها خطة عمل بوينس أيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون فيما بين البلدان النامية، وفي تطبيق الاستراتيجية المعتمدة للمجالات الجديدة في مثل ذلك التعاون بما فيها سياسة الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار وإدارة الديون وتحسين فرص العمل والقضاء على الفقر وحماية البيئة.

٢٧ - **السيد ويلموت** (غانا): أعرب عن قلقه لانخفاض الموارد الرئيسية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ولأن من شأن الموارد غير الكافية أن ترغم وكالات التنمية على تمديد البرامج المحددة أصلا بثلاث سنوات الى أكثر من ذلك مهددة بذلك تنفيذ برنامج القضاء على الفقر وبرامج هامة أخرى. وقال إن التقديرات الحالية ترى أن من المحتمل أن تخصص الموارد الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ لتصبح أقل من ٧٠ في المائة من المستوى المطلوب لكفالة التنفيذ الفعلي للبرامج.

٢٨ - وأعرب عن تأييد وفد بلده لتوصية الأمين العام بإنشاء نظام جديد للموارد الأساسية يتألف من تبرعات وتعهدات معلنة تفاوضية يجري استيفاؤها على أقساط لسنوات متعددة. وأضاف أن وفد بلده، وإن أقر بأهمية الموارد غير الأساسية بما فيها اقتسام التكاليف واعتماد موارد التمويل غير التقليدية، إلا أنه يوافق على أنه ينبغي أن تظل الموارد الأساسية المصدر الرئيسي لتمويل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية.

٢٩ - وأردف يقول إن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية آلية قيمة لإيصال قدرات البلدان النامية الاقتصادية والتقنية، واعتمادها على الذات كمجموعة، الى المستوى الأمثل، ورحب باعتراف خطة العمل، التي اعتمدت في مؤتمر بلدان الجنوب المعني بالتجارة والتمويل والاستثمار الذي عقد في سان خوزيه، كوستاريكا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، بالحاجة لإيلاء اهتمام خاص للحالة الخطيرة في أفريقيا وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية وفي البلدان الأقل نموا.

٣٠ - كما أعرب عن ترحيب وفد بلده باستراتيجية التوجيهات الجديدة التي اعتمدتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وعن سروره لملاحظة أنه تنفيذا لتلك الاستراتيجية قدمت الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، في جملة أمور، الدعم الى برنامج المساعدات التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، والى متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، وإلى تكرار التجارب الناجحة في مجال القضاء على الفقر. كما أعرب عن تقدير وفد بلده للمساهمة القيمة التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة، وللبلدان النامية التي قدمت دعما ماليا للجهود الرامية الى تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وحثت مزيدا من المانحين، فضلا عن المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، على دعم تدابير التعاون المثلث لذلك الغرض. وأضاف أن وفد بلده يحث البلدان النامية على مواصلة التعاون بين بلدان الجنوب عموما وذلك بغية تعزيز قدرات الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية في مجالي تشجيع التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية.

٣١ - وخلص الى الإعراب عن خشية وفد بلده من التأخر في توزيع الوثيقة A/52/502 وحث الأمانة العامة على التأكد من توزيع الوثائق في الوقت المحدد.

٣٢ - **السيد ساغوبير كاباييدو** (باراغواي): تكلم نيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة ريو، فأعرب عن القلق لأن اعتبار أمريكا اللاتينية منطقة نامية نسبيا يتخذ حجة لتبرير تخفيض الموارد التي يخصصها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) للمنطقة. وقال إن مجموعة ريو، تؤيد الاصلاحات التي اقترحها مدير البرنامج الإنمائي وترحب باهتمام بمقترحات الأمين العام لضمان تحسين التنسيق وزيادة لامركزية صنع القرار في ما يتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وأن هناك حاجة لزيادة موارد تلك الأنشطة وأنه ينبغي اتاحة هذه الموارد على أساس يمكن التنبؤ به، ومستمر ومضمون، ومتناسب مع احتياجات البلدان النامية. وهناك حاجة لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية الاضافية لتعاون بلدان الجنوب وللترتيبات الثلاثية. ويمثل تقاسم التكاليف آلية مفيدة لتمويل التنمية في أمريكا اللاتينية. وينبغي تعزيز الحوار بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز.

٣٣ - واستطرد قائلا إنه ينبغي للحكومات أن تحتفظ دائما بالدور المركزي في تنسيق وتكييف التعاون مع أولوياتها الوطنية. ويجب تطبيق طريقة التنفيذ الوطني بصورة مرنة.

٣٤ - ومضى قائلا إنه على الرغم من أن تحسين التركيز المواضيعي لأنشطة الأمم المتحدة سوف يزيد الموارد المتاحة للتعاون الدولي، إلا أنه ينبغي أن لا يتخذ ذريعة للحد من تقديم المساعدة المالية لميادين أو بلدان معينة. وينبغي إعطاء أولوية لبرامج بناء القدرة الوطنية.

٣٥ - وأضاف قائلا إنه يشدد على أهمية التعاون التقني والاقتصادي في ما بين البلدان النامية وأن هناك حاجة إلى موارد إضافية لدعم ذلك التعاون من جانب منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية والمصادر الأخرى العامة والخاصة. وأن التعاون بين بلدان الجنوب تكميل للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلا عنه.

٣٦ - وأردف قائلا إن مجموعة ريو تؤيد نتائج مؤتمر بلدان الجنوب المعني بالتمويل، والتجارة والاستثمار والجهود الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل كاراكاس المعني بالتعاون الاقتصادي في ما بين البلدان النامية. وهي ترحب أيضا بالنتائج المحرزة من جانب صندوق بيريز غويريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني في ما بين البلدان النامية وكذلك بعقد مؤتمر قمة لبلدان الجنوب يعقد في المستقبل القريب.

٣٧ - وأخيرا، أعرب عن ارتياحه لأن الأمانة العامة لم تقدم عددا من الوثائق الهامة في وقت مناسب، مما حد من مقدرة الوفود على المشاركة بصورة هادفة في مداولات اللجنة.

٣٨ - **السيد شانداڤاركار** (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): قال إن البرنامج الإنمائي يشارك الوفود قلقها إزاء الانخفاض في الموارد الأساسية، التي لا تزال صخر الأديم للهياكل الأساسية لتمويل البرنامج. وعلى الرغم من أن موارده غير الأساسية هي الآن ضعف حجم الموارد الأساسية، إلا أن البرنامج الإنمائي منصرف إلى وضع

استراتيجية طويلة الأجل لزيادة الموارد الأساسية تقوم على ثلاث دعائم: الأولى، ولا ينطوي توكيدها على أي مغالاة، تقتضي تعزيز الكفاءة والشفافية في العمليات لاجتذاب مساهمات أكبر من المانحين الرئيسيين الحاليين؛ وتنطوي الثانية على تشجيع البلدان النامية الناجحة لتوسيع مساهماتها عن طريق تعاون بلدان الجنوب والمساهمات في الموارد الأساسية؛ وتستلزم الثالثة اجتذاب مساهمات إضافية من بلدان البرنامج ذاتها حسب ما تسمح إمكانياتها. وسوف يسعى البرنامج الإنمائي أيضا إلى إقامة شراكات مالية أوثق مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

٣٩ - وتابع كلامه قائلا إن الجهود لزيادة كفاءة وفعالية الأنشطة التنفيذية سوف تواصل الاسترشاد بقرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ والقرارات التي سبقته. ويقترح برنامج الاصلاح الذي قدمه الأمين العام (A/51/950) خطوات جريئة جديدة لضمان التقدم في تنفيذ تلك القرارات. ويقصد بأحد المقترحات، وهو يدعو إلى وضع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، أن يكون بمثابة استجابة الأمم المتحدة للاحتياجات التي حددتها الحكومات التي تعد المذكرات الاستراتيجية القطرية؛ لكي تكون استجابات الأمم المتحدة متسقة، ومعززة، بعضها البعض وفعالة. وسوف تكفل أطر التعاون القطري أن تعكس الطبيعة المتعارضة لكل من مذكرة الاستراتيجية القطرية وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على حد سواء في برامج ومشاريع معينة. وسوف تركز الصناديق الأخرى على ولاياتها المحددة داخل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بينما يعمل إطار التعاون القطري كقوة موحدة تمشيا مع ولايته الأكثر شمولا. وسيساعد البرنامج الإنمائي عن أنشطة التوجيه وبناء القدرة التي يقوم بها على تعزيز القدرة الوطنية للإدارة والتنسيق لمساعدة البلدان على رسم سياسة بيئية ممكّنة، وضمان أن تكون التنمية التي تحدث من النوع الذي يريدونه.

٤٠ - وأردف قائلا إن الأمين العام يقترح أيضا أن يتمركز المبنى المشترك للأمم المتحدة على الصعيد القطري في "دار الأمم المتحدة" التي ستتمتع بدعم شبكات المكاتب القطرية، وتسنده خدمات مركزية من المقر مهيأة لسد احتياجات منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

٤١ - وأضاف يقول إنه على الرغم من أن القطاع التجاري الخاص والمجتمع المدني الذي لا يستهدف الربح يوفران حجما من الاستثمار والأنشطة الإنمائية يجعل التدفقات المالية الموجهة عن طريق الأمم المتحدة تبدو صغيرة، فإن الأغلبية الواسعة من المتكلمين في الجلسات العامة للجمعية العامة، بالاضافة إلى اللجنة الثانية، شجعوا الدور الرئيسي للأمم المتحدة في التعاون الإنمائي. وسوف يواصل البرنامج الإنمائي في شراكة متعاونة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، تركيز معظم موارده الأساسية على أفقر البلدان وأفقر القطاعات السكانية، بغية تمكينها في آخر الأمر من مقاسمة ثمار عولمة الاستثمار الخاص المهمشين منها الآن.

٤٢ - **السيد عزيّز** (تونس): قال إن إصدار الوثائق المتعلقة ببند جدول الأعمال في الدقائق الأخيرة أمر يؤسف له. وإن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وذكر أن إصلاح الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ينبغي أن يزيد من تماسك أنشطة الأمم المتحدة وأن يستجيب للأولويات الوطنية للبلدان المستفيدة. وفي هذا الصدد، أبرز كل من قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ والوثيقة E/1997/65 الدور الرئيسي لبناء القدرة في تحقيق التنمية المستدامة. كما كان بناء القدرة مسألة أساسية لأنشطة

متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة، لا سيما مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني).

٤٣ - وأضاف قائلا إن قراري الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ و ٢٢٧/٥٠ شددا على أهمية زيادة الموارد للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية كجزء من الاصلاح الشامل للأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة. وعلى الرغم من ذلك لم تثمر جهود الأمم المتحدة للعثور على طرق ووسائل لزيادة الموارد الأساسية. ووفقا لتقرير الأمين العام عن طرائق تمويل الأنشطة التنفيذية (A/52/431) لا تولد طريقة التمويل الحالية للموارد الأساسية المساهمات المطلوبة لتحقيق الأهداف البرنامجية المرسومة والاحتياجات الجديدة الناشئة عن سلسلة مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة (A/52/431، الفقرة ١٦). وأن الإرادة السياسية، كما يشير التقرير، هي عامل رئيسي في قرار المساهمة. وقال إن وفده يأمل في العثور على حل، عن طريق استعراض عام ١٩٩٨ للسياسة الذي يتم كل ثلاث سنوات، وفي سياق جهود الاصلاح الحالية. وينبغي أن تتمكن الصناديق والبرامج من تنفيذ أعمالها بروح الحياد، وعلى أساس يمكن التنبؤ به وآمن وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٤٤ - **السيد يووان شاوفو** (الصين): قال إن وفده يؤيد البيان الشامل الذي أدلى به ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأن السلم والتنمية هما الموضوعان الرئيسيان للعالم الحديث والمهمتان الرئيسيتان للأمم المتحدة. وأن وفده يعلق أهمية كبيرة على المساعدة التقنية التي قدمتها الأمم المتحدة للبلدان النامية عبر السنين للإسراع بتنميتها وبناء اعتمادها على الذات. وشدد على استمرار أهمية الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

٤٥ - واستطرد قائلا إن إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي هو الانخفاض في الموارد المالية من أجل التنمية وافتقارها إلى إمكانية التنبؤ. ومع ذلك فإن الموارد الإنمائية الثابتة والتي يمكن التنبؤ بها هما متطلب أساسي لإجراء إصلاح ناجح للأنشطة الإنمائية. وينبغي للمانحين التقليديين أن يبرهنوا على الإرادة السياسية لدعم مقترحات الأمين العام الإصلاحية. وذكر أن وفده قلق بشأن الافتقار الى تقدم حقيقي في المشاورات غير الرسمية التي عقدت عملا بقرارات الجمعية العامة ١٦٢/٤٨، و ١٢٠/٥٠ و ٢٢٧/٥٠ بشأن تمويل الأنشطة التنفيذية.

٤٦ - واستأنف كلامه قائلا إن وفده يؤيد إصلاح طرائق التمويل الحالية. وإنه، في ما يتعلق بمقترحات الأمين العام، تعتبر الموارد الأساسية جوهرية بالنسبة الى الأنشطة التنفيذية وينبغي أن تكون مضمونة بصورة قاطعة. وينبغي استمرار إعلان التبرعات من البلدان المتقدمة النمو كمصدر رئيسي للموارد الأساسية في السنوات المقبلة. ويجب أن يكون الغرض من التبرعات التي يتم التفاوض بشأنها هو تصحيح اختلال التوازن بين البلدان المتقدمة النمو التي في مقدورها أن تدفع ولكنها لم تقم بذلك كاملا وتلك التي زادت مساهماتها في السنوات الأخيرة بغية توزيع تقاسم العبء بالتساوي. ويجب أن لا يزيد نصيب البلدان النامية من الأنصبة المقررة على خمسة في المائة. وينبغي أن تضاف التكاليف التي تتكبدها البلدان المتلقية على المكاتب المقيمة لصناديق وبرامج الأمم المتحدة كجزء من أنصبتها المقررة. وقال إن وفده يأمل في أن يتم التوصل الى توافق في الآراء بشأن مسألة طرائق التمويل الجديدة أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة.

٤٧ - وتابع كلامه قائلا إنه في عالم يتسم بتزايد عولمة الاقتصاد وتحريره ينبغي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أن يغطيا جميع مجالات الحياة الاقتصادية وأن يستجيبا لاستراتيجيات التنمية الوطنية للبلدان النامية. وإن المبادرة المعروفة باسم "اتجاهات جديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية" تعكس بدقة مطامح واحتياجات البلدان النامية في العهد الجديد. وإن وفده يأمل في أن تطبق توصيات هذه المبادرة. كما أنه يأمل في أن يرى متابعة ملموسة لإعلان وخطة عمل سان هوزيه لعام ١٩٩٧، التي أعطت زخما سياسيا لمزيد من التعاون بين بلدان الجنوب. وإن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ينبغي أن يلعب دورا أكثر وضوحا في التعاون بين بلدان الجنوب عن طريق تعزيز تنسيقه مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) واللجان الاقتصادية الإقليمية بغية تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويجب المحافظة في البرنامج الإنمائي على المركز المستقل للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تزيد دعمها للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وذلك، في جملة أمور، عن طريق التعاون الثلاثي.

٤٨ - **السيد جياناما** (تايلند): تكلم باسم الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرقي آسيا (آسيان) - إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وفييت نام، وماليزيا وميانمار - فأعرب عن قلقه بشأن الاتجاهات التي ظهرت مؤخرا في الموارد الأساسية وغير الأساسية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة. وقال إن الهبوط الحاد في الموارد الأساسية والاعتماد المتزايد على الموارد غير الأساسية سوف يعرض للخطر الطبيعة المتعددة الجوانب والمحايدة والشاملة لموارد التنمية. وفي هذا الصدد، يؤيد وفده مقترح الأمين العام لإنشاء المكتب المعني بالتمويل الإنمائي لتعبئة الموارد الجديدة والإضافية للأنشطة الإنمائية. كما أنه يرحب أيضا بالتوصيات لإنشاء نظام جديد تتضمن خياراته التبرعات المعلنة التي يتم التفاوض بشأنها ولسنوات عديدة. ومع ذلك، من رأي وفده أن تركز طرائق التمويل على الموارد الأساسية، وأن يطبق مفهوم تقاسم العبء على المانحين التقليديين.

٤٩ - وأشار الى أهمية مساهمة القطاع الخاص، فأعرب عن تأييده لجهود الصناديق والبرامج، لا سيما البرنامج الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان بغية وضع استراتيجية شاملة لتحسين حالة الموارد الأساسية، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠. وستكون هناك حاجة لإرادة سياسية والتزام حازم من المجتمع الدولي بغية تنفيذ الاستراتيجية.

٥٠ - وقال إن وفده يرحب بتقرير وحدة التفتيش المشتركة عن تنسيق أطر السياسات والبرمجة من أجل تعاون إنمائي أكثر فعالية (A/52/115). ويتفق بصفة خاصة مع التوصية بشأن تعزيز دور لجان التنسيق على الصعيد القطري، واللجان الفرعية القطاعية والأفرقة العاملة المواضيعية وأفرقة العمل وكذلك مع التوصية ٦ بشأن التنسيق الإقليمي ودون الإقليمي، الأمر الذي سيعزز دور اللجان الإقليمية بأن يسمح لها بممارسة القيادة الجماعية والمسؤولية عن التنسيق على الصعيد الإقليمي. وقال إن وفده يوافق على أن تكون اللجان الإقليمية المنتدى الرئيسي للتنمية لاستعراض وإنشاء الروابط بين مختلف البرامج الإقليمية القطاعية والمتداخلة بين القطاعات. وإن وفده يرحب، في هذا الصدد بمقترح الأمين العام لإنشاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بغية تعزيز تنسيق السياسة على صعيد المقر وفعالية الأنشطة التنفيذية في الميدان. وبيَّن أنه ينبغي أن ينظر بتمعن أكثر في

بعض جوانبها، مثل النظام الجديد للمنسق المقيم وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، أثناء الاستعراض الثلاثي للسياسة.

٥١ - واستأنف كلامه قائلا إن وفده يحيط علما بالتقرير عن الدورة التاسعة للأونكتاد. وإنه ينبغي تنفيذ الجانب التنفيذي للتعاون بين بلدان الجنوب بصورة أكمل. وسوف يتطلب ذلك التزاما ومشاركة نشطة من الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية. ويحث وفده جميع الأطراف المعنية على تطبيق المقررات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني في ما بين البلدان النامية في اجتماعها العاشر، بما في ذلك المقررات المتعلقة بالحاجة الى روابط أوثق بين التعاون التقني في ما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي في ما بين البلدان النامية ومن أجل ترتيبات ثلاثية مع البلدان المتقدمة النمو. وقال إنه يود أن يثني على جمهورية كوريا واليابان لتقديمهما دعما ماليا للصندوق الاستئماني للتعاون بين بلدان الجنوب.

٥٢ - واختتم كلامه قائلا إن بلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا تطبق التعاون التقني في ما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي في ما بين البلدان النامية للنهوض بالتنمية الاقليمية في الموارد البشرية، والصحة العامة، والزراعة والسكان. وإن الرابطة ترعى البرامج الثنائية وبرامج الطرف الثالث لتقديم التدريب، والمساعدة التقنية والمساعدة الاقتصادية لأعضائها الأقل نموا. وقد سعت رابطة دول جنوب شرق آسيا بنشاط، بروح التعاون بين بلدان الجنوب والمؤتمر الأخير لبلدان الجنوب المعني بتمويل التجارة والاستثمار، الى التعاون مع المجموعات الإقليمية الأخرى مثل مجموعة ريو، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (ميركوسور)، ومجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون الاقتصادي. وتم أيضا تعزيز التعاون الإقليمي نتيجة للمنتدى الثاني لآسيا وأفريقيا.

٥٣ - **السيد بيروك** (الجزائر): قال إن الهبوط في المساعدة الإنمائية الرسمية يعكس انعدام الإرادة السياسية. وإن دور الأنشطة التنفيذية هو تمكين بلدان الجنوب من أن تضطلع بمسؤوليتها الخاصة في التنمية، وذلك على النحو الذي أكدته الدورة الموضوعية الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت في جنيف. وإن الصناديق والبرامج هما وسيلة رئيسية لتعزيز التعاون الدولي لهذه الغاية. وإن الفشل في إيجاد حل لمشكلة التمويل يمكن في نهاية الأمر أن يعرض للخطر الطبيعة المتعددة الأطراف والشاملة لأنشطة الأمم المتحدة الإنمائية. وإن انعدام التقدم في المشاورات بشأن طرائق التمويل الجديدة هو مدعاة حقيقية للقلق.

٥٤ - وأضاف قائلا إن عدم وجود تقرير عن آخر دورة موضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أضر بوفود كثيرة وأمرا يؤسف له جدا.

٥٥ - واستطرد قائلا إن تقرير الأمين العام عن طرائق التمويل (A/52/431) قد أبرز الطبيعة السياسية للهبوط في المـــوارد الرئيسية للصناديق والبرامج (باستثناء صندوق الأمم المتحدة للسكان). وهذا الاتجاه لا يتماشى مع قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة. وهو قد يدعو الى التشكيك في المبادئ الرئيسية التي تشكل أساسا لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، أي الاستقرار، وإمكانية التنبؤ والحياد.

٥٦ - واستأنف كلامه قائلا إن "تنسيق" السياسات بشأن تخصيص الموارد الأساسية والموارد الأخرى يتجاوز قضية الهبوط الحقيقية في المساعدة الإنمائية الرسمية العامة. ولكن استئناف الحوار بشأن استراتيجية جديدة لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية يؤكد أن المشكلة سياسية في طبيعتها. ومع ذلك فإن الحوار لا يجب أن يكون ذريعة لعدم الامتثال لقراري الجمعية العامة ٥٠/١٢٠ و ٥٠/٢٢٧ ذوي الصلة. ومن الضروري إدخال آليات لتعبئة الموارد على أساس مشاورات سابقة. وقال إن الاعتماد على الأنصبة المقررة سوف يزيد العبء المالي للبلدان النامية سوءا بدون أن يولد بالضرورة تدفقا دائما وثابتا ومضمونا للموارد. لهذا يجب الاستمرار في تمويل الأنشطة التنفيذية في المقام الأول من التبرعات.

٥٧ - ومضى قائلا إنه يجب على الصناديق والبرامج أن تستعرض سياساتها التمويلية لكي تكون أكثر استجابة لأولويات البلدان المستفيدة وضمان أن تكون قراراتها متماشية مع القرارات ذات الصلة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وإن الجزائر سوف تساهم، بموجب ترتيب تقاسم العبء، بـ ٥٠ في المائة من الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج والمشاريع التي تستفيد منها. وأشار في هذا الصدد، الى أن صناديق وبرامج الأمم المتحدة في الجزائر توجد في مبنى قدمته الجزائر بتيسيره للأمم المتحدة بدون مقابل.

٥٨ - **السيدة ترون** (صندوق الأمم المتحدة للسكان): قالت إن الصندوق قد حقق نجاحا كبيرا في تنفيذ برامجه على مستوى الأقطار. ومتابعة لبرنامج عمل مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية أكد الصندوق بدرجة أكبر على بناء القدرات القطرية. فبالتعاون مع المنظمات القطرية النظيرة سعى الصندوق الى تحديد وتضمين عناصر البرامج التي من شأنها تعزيز النواحي التقنية والإدارية والتنفيذية في تنفيذ البرامج. وقد دعمت ذلك المسعى طائفة واسعة من المبادرات منها الاستفادة من نظام الدعم التقني وإقامة شراكات جديدة مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات والملاءمة بين الوكالات المنفذة المناسبة، الوطنية والدولية على السواء، وبين عناصر البرنامج؛ وننقل المعارف والمهارات عبر آلية التعاون بين بلدان الجنوب.

٥٩ - وأضافت تقول إن الصندوق يقوم بتنقيح سياساته وأهدافه تمشيا مع نتائج المؤتمرات الدولية في التسعينات. وأنها تأمل في أن تؤدي تلك التعديلات الى تحسين تدفق المعلومات بين مقر الصندوق وممثليه ومكاتبه الميدانية؛ وتوفير تغطية أفضل للأنشطة البرنامجية وتحسين وظائفه في مجالات المراقبة والإشراف. كما أنه يضطلع بدراسات عن قدراته الاستيعابية؛ وتحظى أحد هذه الدراسات بدعم سخي من حكومة الدانمرك.

٦٠ - ومضت تقول إن الصندوق يشارك بنشاط في الجهود المشتركة بين الوكالات التي تبذلها اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتشغيلية، والأمانة العامة للأمم المتحدة وغيرها من الهيئات فيما يتعلق بالتنفيذ وبناء القدرات على الصعيد الوطني إعدادا لاستعراض السياسة على مدى ثلاث سنوات الذي سيجري في عام ١٩٩٨. وقد أكدت العمليات البرنامجية للصندوق على أهمية دور التنسيق في ايصال تأثير المساعدة المقدمة للبلدان الى المستوى الأمثل. وفي هذا السياق دعم الصندوق وشارك في مختلف آليات التنسيق الوطنية وفي المبادرات المشتركة بين الوكالات كما ساهم في أولى فرق العمل المشتركة بين الوكالات وفي غيرها من المبادرات على صعيد المنظومة، بما فيها الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات وفريق الأمم المتحدة

للتنمية ولجنة التنسيق الإدارية. وسيقوم الصندوق بتحليل الدروس المستفادة من استعراض وتقييم برنامج عمل القاهرة، المقرر إجراؤه عام ١٩٩٩.

٦١ - وأردفت تقول إن الصندوق يؤيد تماما جهود الأمين العام الإصلاحية. وأنه، في هذا الصدد، يؤيد بقوة نظام المنسقين المقيمين وسيسعى بنشاط الى تقوية ذلك النظام لضمان عدم التحيز والتساوي في التمثيل لكل الولايات والقضايا، وخاصة تلك المنبثقة عن المؤتمرات الدولية للتسعينات. وذكرت أن الغالبية العظمى من المكاتب القطرية للصندوق تتقاسم بالفعل مبان مشتركة وكثيرا ما تتقاسم خدمات شؤون الموظفين والخدمات المالية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من هيئات منظومة الأمم المتحدة. ويؤيد الصندوق تماما مبدأ الخدمات والمباني المشتركة وقد عمل مع فريق الأمم المتحدة للتنمية لضمان تطبيق المفهوم بصورة جدية.

٦٢ - وقالت إن الصندوق اضطلع، أخيرا، بتحليل لعواقب القصور في مستويات التمويل الحكومي الدولي المتفق عليها، الأمر الذي يتمنى الصندوق أن يساعد المانحين على تفهم الحاجة الى الموارد. ويعمل الصندوق مع شركائه للعثور على كيفية إمكان تمويل النشاطات التنفيذية على أسس سليمة ومستدامة وأن تمويل التنمية سيتوقف، في نهاية المطاف، على التزام الحكومات وإرادتها السياسية.

٦٣ - **السيد مونغوامبي** (موزامبيق): قال إن التعاون بين الأمم المتحدة وبين المجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي هو مثال للنشاطات التي يمكن القيام بها لدعم التنمية الإقليمية. وأن وفده يؤيد في هذا الصدد البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل تنزانيا نيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين ومندوب جنوب أفريقيا عن التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقال إن النشاطات الكثيرة المنفذة عملا بقرار الجمعية العامة ١١٨/٥٠ موجزة في تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والمجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (A/52/400).

٦٤ - وأعرب عن امتنان وفده للدعم المقدم للجنوب الأفريقي وخاصة موزامبيق ضمن ذلك الإطار. وقال إنه نتيجة لذلك تمكنت دول المنطقة من تنفيذ مشاريع التكامل الإقليمي. ورغم ذلك ما زالت تتصارع مع العديد من مشاكل منها انتشار الفقر وخطر حدوث مزيد من الجفاف نتيجة لظاهرة ايل نينو، ووجود الألغام الأرضية. وقال إن وفده يتطلع إلى استمرار التعاون بين الأمم المتحدة وشركائها في مجال التنمية لدعم برنامج عمل المجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وبرنامج بنائها كما يتطلع إلى تعزيز الجنوب بوصفه منطقة للنمو السريع والمستدام.

٦٥ - وأضاف يقول إن الأمم المتحدة هي المنظمة الأكثر شمولا وتأهيلا لتعزيز النشاطات التنموية، خاصة في البلدان النامية. ورغم التسليم بأهمية التدفقات المالية الخاصة إلا أن وفده يعتقد أن المساعدة الإنمائية الرسمية ما زالت تلعب دورا حاسما في هذه العملية. ويأمل وفده في أن يؤدي الأخذ بالنظام الجديد لتمويل الموارد الأساسية إلى قلب الحالة التي وصفها تقرير الأمين العام، كما يأمل في تحقيق الأهداف البرنامجية والاحتياجات الجديدة التي سردها التقرير.

٦٦ - **السيد فاهر** (منظمة الأمم المتحدة للطفولة): قال إن عملية الإصلاح في الأمم المتحدة تتيح فرصة فريدة لوضع رفاه الأطفال في طليعة نشاطات الأمم المتحدة. وأن اليونيسيف شديدة الانهماك في مهمة تحويل رؤية الأمين العام إلى واقع تنفيذي. وهي تواصل أنشطتها في سبيل كفالة أخذ احتياجات الأطفال الخاصة بالاعتبار، ولكن برامجها القطرية ستقع ضمن الإطار التعاوني الذي يوفره إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. والواقع أن اليونيسيف ترأس الفريق العامل الذي يصدر المبادئ التوجيهية لإطار المساعدة الإنمائية. ومنذ تموز/يوليه ١٩٩٧ عين ستة من موظفي اليونيسيف لمناصب المنسقين.

٦٧ - وأضاف يقول إنه تم، بالمشاركة التامة لموظفي اليونيسيف والمجلس التنفيذي توضيح المساءلات والعلاقات المتبادلة بين المقر والمكاتب القطرية والميدانية. وجرى ترشيد الإشراف على البرامج وزيدت فعالية الإدارة الميدانية عن طريق اللجوء لفرق الإدارة كما تم تنفيذ نظم جديدة لإدارة المعلومات البرنامجية والمالية.

٦٨ - واستطرد يقول إن مجالات بناء القدرات والتنفيذ القطري تحتاج إلى مزيد من الاهتمام. وعلى حين أن تلك القضايا كانت أحجار الزاوية لبرامج اليونيسيف في التعاون مع الحكومات وغيرها من الشـــركاء القطريين لا زال هنالك مجال لمزيد من العمل. وبينما استمرت المنظمة في تطبيق لا مركزية السلطة بنقلها إلى المكاتب القطرية فإنها ستعمد إلى زيادة دمج برامجها في النظم المحلية عن طريق تنفيذ مزيد من الشراكات. وتبذل اليونيسيف كل جهد لضمان استدامة خدماتها ونشاطاتها على المدى الطويل مستغلة في ذلك الموارد القطرية وللعمل على تعزيز وتقوية القدرات المحلية.

٦٩ - وتابع يقول إن اليونيسيف تتعاون أيضا بصورة وثيقة مع شركائها في الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والمانحين الثنائيين في سياق البرامج القطاعية وهي الوسيلة المفضلة للبرمجة التنموية خاصة في الدول الأفريقية الأقل نموا.

٧٠ - ومضى يقول إنه كان للهبوط المتواصل للمساعدات الإنمائية الرسمية أثره المأساوي على مستقبل مئات الملايين من أطفال العالم الذين لا يزال ٦٥٠ مليونا منهم واقعين في شراك الفقر. ويحتاج مستقبل البرامج التنموية ونجاح الإجراءات الإصلاحية إلى تدفقات مالية أكثر استمرارا وضمانا وقابلية للتنبؤ من أجل كيانات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. كما أن هناك حاجة لتقاسم الأعباء وفي ذلك المجال كان من دواعي سرور اليونيسيف أنها تمكنت من الاعتماد على جمع الأموال من القطاع الخاص بنسبة تتجاوز ٣٠ في المائة من دخلها.

٧١ - وثابر يقول إنه رغم ملاحظة حصول تقدم بالنسبة للأطفال في السنوات السبع التي مرت على مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل أكثر مما أحرز في أية فترة مماثلة فإن ٢٢ مليونا من الأطفال صغار السن لا زالوا يموتون كل عام لأسباب من الممكن تماما الحؤول دون حدوثها. والواقع أنه ليس من المحتمل أن تحقق الغالبية الواسعة من البلدان هدف القمة العالمية المتمثل بخفض وفيات الأطفال بمعدل الثلث بحلول عام ٢٠٠٠.

٧٢ - وأضاف يقول إن تعزيز حقوق الطفل لقي مزيدا من الاهتمام فأصبحت المجالات التي تتطلب حماية الطفل كالاستغلال الجنسي للأطفال، وقضاء الألغام الأرضية على الأرواح الشابة، أصبحت على نحو متزايد مواضيع

للمناقشة والعمل، وفي الواقع أن حقوق الإنسان قد ارتفعت الى قمة جدول الأعمال العالمي في مدى زمني جد قصير.

٧٣ - **السيد تالبوت** (غيانا): قال إن احتياجات الدول النامية قد تزايدت بينما تناقصت الموارد المتاحة لتمويل التنمية وخاصة في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية وكان أثر الطفرة الأخيرة في التدفقات الخاصة قليلا في تخفيف أثر الهبوط في المساعدة الإنمائية الرسمية. وقد زادت غيانا من مساهمتها المالية في نشاطات عملية الأنشطة التنفيذية من أجل عمليات التنمية في عام ١٩٩٧ بنسبة عشرة في المائة مقارنة بعام ١٩٩٦ وتنوي أن تحافظ على المستوى الحالي لالتزامها في عام ١٩٩٨. وقال إن كثيرا من الدول النامية التي هي في ظروف مشابهة برهنت على التزامها بعمل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. إلا أن المطلوب الآن هو أن تبرهن الدول التي تملك الوسائل لدعم عمل المنظمة الدولية في مجال التنمية على التزام ملموس بدرجة أكبر.

٧٤ - واستطرد يقول إن المفاوضات بشأن القضية الحاسمة المتمثلة في المساعدة الإنمائية الرسمية وصلت الى طريق مسدود في السنوات الأخيرة. وإن وفده لا يزال يأمل في أن يتحقق بعض النجاح بالإرادة السياسية المناسبة. ولهذه الغاية ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر نظرة إيجابية الى فكرة العودة الى مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية التي كانت سائدة قبل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وذلك خلال فترة زمنية محددة وذلك كخطوة أولى نحو الوفاء بالالتزام السابق البالغ ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي.

٧٥ - وأردف يقول إنه ينبغي للأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومات المانحة ووكالات العون فيها، فضلا عن شبكات الأنباء الرئيسية أن تشن حملة إعلامية لتحسيس دافع الضرائب من جديد بالدور الحاسم للتنمية وتشجيع تأييدهم لمستويات مساعدة أكثر واقعية. وينبغي الإفادة من الشراكة بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وبين مراكز الأمم المتحدة الإعلامية في تعزيز هذا الهدف. وينبغي استهداف قطاعات أوسع من السكان. وفي هذا الخصوص يمكن الاستفادة من مراكز الأمم المتحدة الإعلامية في البلدان المتقدمة من بينها خمسة من بلدان مجموعة السبعة. وعلى المستوى القطري يجب إعطاء المنسقين المقيمين مرونة أكثر لتعبئة الموارد بما في ذلك تقاسم التكاليف، لدعم البرامج التي تمولها الأمم المتحدة. وأضاف أن غيانا تجري الآن اختبارات على وحدات نموذجية لتعبئة الموارد حتى تتمكن من زيادة تأثيرات المشاريع على أعلى مستوى. وبالإضافة لذلك ينبغي الاستفادة بدرجة أكبر من التعاون التقني والإنمائي بين البلدان النامية دعما للتعاون والإفادة من فعالية تكاليفه.

٧٦ - ومضى يقول إن وفده يأمل في أن تتمكن الجمعية العامة من وقف الانخفاض في الالتزام بأنشطة الأمم المتحدة التنموية وفي تشجيع إحراز تقدم واقعي مدروس نحو تمويل النشاطات التنفيذية بصورة متكافئة مع الاحتياجات المتزايدة للدول النامية.

٧٧ - **السيد بيتي** (مراقب عن سويسرا): قال إن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها تواجه حاليا تحديا مزدوجا فإنها يطلب إليها باستمرار أن تقوم بمهام جديدة بينما كانت الموارد المتاحة لها تتسم بالركود أو حتى بالتناقص خلال بضع السنوات الماضية. وفي الوقت نفسه ازداد التنافس بين الصناديق المختلفة وأدى الى ازدواجية عديمة المعنى للجهود لا يستطيع المجتمع الدولي أن يتحملها. ومن الضروري توفر مزيد من التنسيق بين المانحين بشكل

عام وفي منظومة الأمم المتحدة بشكل خاص حتى يتسنى تحقيق أفضل النتائج من حيث التنمية. ومن الممكن تصحيح حالة النشاطات التنفيذية للأمم المتحدة شرط اعتماد الإصلاحات التي اقترحها الأمين العام في مجال التنمية وجرى تنفيذها بالدقة اللازمة.

٧٨ - ومضى يقول، في هذا الصدد، إن استعراض الأنشطة في مجال التنمية الذي يتم كل ثلاث سنوات سيكون ذا أهمية خاصة، إذ أنه سيقيم النتائج المحرزة في السنوات الثلاث الأخيرة ويوفر تحليلا ناقدا لجوانب القوة والضعف وللمزايا النسبية لمنظومة الأمم المتحدة. وإن وفده يتطلع الى تقدير لتأثير النشاطات التنفيذية في بناء القدرات في البلدان المستفيدة حيث النشاطات التنفيذية تحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى الى إمكانية توافق للآراء واسع وقوي في المجتمع الدولي.

٧٩ - وأضاف يقول إن العائق الرئيسي للنظام الحالي للتعهد بالتبرعات السنوية ينشأ من أن طبيعتها الطوعية لا تلزم المانحين بالحفاظ على هذه التبرعات أو حتى بزيادتها من سنة الى سنة. كما أن مجئ معظم التبرعات الطوعية من عدد محدود من البلدان شكل عائقا رئيسيا آخر. ولذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يضمن أن هناك استمرارية في التبرعات بالموارد الأساسية وإمكانية التنبؤ بها وتوزيعا أفضل للعبء المالي. وينبغي للمساهمات الثنائية والمتعددة الأطراف أن تكمل الموارد العامة للصناديق والبرامج ولكنها لا تستطيع أن تكون بديلا عنها. وقال إن سويسرا سوف تستمر في المساهمة في تمويل الصناديق والبرامج الأساسية ولكن في إطار تقاسم الأعباء بين البلدان المانحة التقليدية والجديدة.

٨٠ - **السيد أوي - تيك كيم** (جمهورية كوريا): قال إن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية يجب أن يعاد فيها النظر ويجري تحسينها لتواجه تحديات الاقتصاد العالمي المتغير. وقال إن حكومته، التي تعتقد أن بناء القدرات المحلية يجب أن يظل أولوية كبرى لنشاطات الأمم المتحدة التنفيذية، قد عززت بناء القدرات في البلدان النامية في جهودها الرامية الى تقوية تعاون في بلدان الجنوب. وأن وفده يشعر بالقلق إزاء انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات الأخيرة وركود النشاطات التنفيذية من أجل التنمية، كما ويؤيد وفده جهود المجتمع الدولي الرامية الى توسيع قاعدة الموارد الأساسية للنشاطات التنفيذية. كما أنه يشاطر وجهة النظر القائلة بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تبحث عن مزيد من الرعاية من مصادر غير حكومية للموارد غير الأساسية بما في ذلك القطاع الخاص، إلا أنه ينبغي ضمان الحصول على الموارد المخصصة من أجل التنمية على أساس مستقر. وينبغي أن يكون هناك مناقشات مفصلة ومستفيضة لطرائق التمويل الجديدة والابتكارية وأي مقترحات تقدم ينبغي أن تحصل على تأييد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

٨١ - وأضاف يقول إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يعلق عليه بلده أهمية كبيرة، قد أفضى إلى إنجازات اقتصادية بارزة وخاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية. وأعرب، في ذلك الصدد، عن أمله في إمكان العثور على علاج لظاهرة التعب من تقديم العون وهي ظاهرة يبدو أنها قد أصابت عددا هاما من البلدان المانحة التقليدية.

٨٢ - وأردف يقول إنه ينبغي، لدى تحقيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، إيلاء اهتمام خاص لفقدان الموارد المالية اللازمة لتعزيز وتقوية التعاون بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد يستطيع الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب أن يعمل كمصدر هام لتمويل أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقال إن جمهورية كوريا تنفذ حاليا برامج تدريب لبلدان ثالثة مع سنغافورة وإسرائيل. وإن هذا النوع من التعاون بين البلدان النامية الأكثر تقدما يمكن تطبيقه بتكلفة فعالة على التعاون بين بلدان الجنوب. وبالنظر إلى الدور الرئيسي الذي يلعبه القطاع الخاص في نمو بلده الاقتصادي والاجتماعي فإنه يعتقد أنه ينبغي تشجيع مشاركة القطاع الخاص في أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وبالإضافة لذلك ينبغي للتعاون بين بلدان الجنوب أن يركز على الإمكانية الكبيرة لتوسيع التجارة والاستثمار بين البلدان النامية.

٨٣ - واستطرد يقول إن جمهورية كوريا على استعداد لتلعب دورا نشطا في التعاون بين بلدان الجنوب. وتود أن ترى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة تواصل إعطاء أولوية عليا لإدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في أنشطتها التنفيذية من أجل التنمية.

٨٤ - **السيدة اسبينوزا مدريد** (هندوراس): قالت إن الديمقراطية والفقر المطلق لا يتعايشان. وأن عمل المنظمات غير الحكومية الرامي لتخفيف وطأة الفقر شديد الأهمية لبناء مجتمع عادل ومستقر. وفي هذا الصدد أصابت الوثيقة المعنونة "تنسيق السياسات والبرمجة من أجل تعاون إنمائي أكثر فاعلية" والوثيقة الأخرى المعنونة "استعراض الموارد المالية التي خصصتها منظومة الأمم المتحدة لأنشطة المنظمات غير الحكومية" حينما شددت على أنه ضمن الإطار المؤسسي الذي تعمل داخله الأمم المتحدة ونظرا للتقييدات المالية المعروفة تماما يعتبر الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية أساسيا.

٨٥ - وأضافت تقول إن وفدها يؤيد تماما الاعتراف الوارد في الوثيقتين بأهمية ضمان زيادة ملموسة في الموارد المالية المخصصة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وإن حكومة بلدها تؤيد تمديد التعاون مع المنظمات غير الحكومية إلى ما هو أبعد من المجال المالي. وذكرت بوجه خاص، أن هندوراس تعترف بفائدة العمل مع المنظمات الوطنية غير الحكومية حيث أن معرفة تلك المنظمات بالوضع المحلي يساعد في تحديد شكل الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى تنمية اجتماعية واقتصادية أقوى.

٨٦ - ومضت تقول إن المنظمة يجب أن تعمل على تحقيق أكفأ استخدام للموارد بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، على سبيل الأولوية. والواقع أن الأمم المتحدة تحتاج للتعاون الوثيق مع الفاعلين في المجتمع المدني وخاصة عبر المنظمات غير الحكومية لكي تحقق أهدافها في استئصال الفقر في إطار التنمية المستدامة.

٨٧ - **السيد رحمة الله** (السودان): قال إن وفده، شأنه شأن الوفود الأخرى، يشعر ببالغ القلق إزاء عدم إتاحة الوثائق للوفود إلا في يوم مناقشة بنود محددة من جدول الأعمال. وأنه ينبغي للأمانة العامة اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيح هذا الوضع غير المقبول.

٨٨ - **السيد وردهانا** (إندونيسيا): قال، مشيرا إلى الفقرة ٣ من منطوق المقرر ٢/١٠ للجنة الرفيعة المستوى المعنية بمراجعة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، يتساءل متى ستتاح التوصيات بشأن المبادئ التوجيهية لمراجعة السياسات والإجراءات الخاصة بالتعاون فيما بين البلدان النامية.

٨٩ - **السيدة كيلي** (أمينة اللجنة): قالت إن المبادئ التوجيهية ستكون على جدول أعمال الدورة المستأنفة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٥